الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«عقارات الكويت» تربح 1,8 مليون دينار من بيع عقار

أعلنت شركة عقارات الكويت أنها باعت أحد عقاراتها الواقع بمنطقة شرق العاصمة، بقيمة 8,7 ملايين دينار. وقالت الشركة في بيان للبورصة، إنها حققت ربحا من البيع بقيمة 1,8 مليون دينار، سيظهر أثره المالي ضمن البيانات المالية للشركة في الربع الرابع لعام 2015.

عدد الشركات المدرجة في 2001 عند 90 بقيمة 8,5 مليارات دينار.. وسيولتها قريبة من الآن

سيولة البورصة تعود 15 سنة للوراء

شريف حمدي

في ظل أوضاع متردية يعيشها سوق الكويت للأوراق المالية، سجلت السيولة أدنى متوسط في 15 عاما، حيث بلغ المتوسط اليومي للسيولة بنهاية 2015 نحو 15,8 مليون دينار، وهو قريب من متوسط السيولة في عام 2001 البالغ آنذاك 14,5 مليون دينار، كما ذكرت شركة الاستثمارات الوطنية في تقريرها السنوي حول البورصة في 2015.

واللافت أن حجم السوق قبل 15 عاما لم يكن يقارن بحجمه الآن، فالسوق في ذاك الوقت لم يكن ينضوي تحت مظلته سوى 90 شركة مدرجة تقدر قيمتها الرأسمالية بـ 8,5 مليارات دينار، كما كان المؤشر العام للبورصة الكويتية في 2001 في حدود 1700 نقطة. وبالمقارنة مع نهاية العام 2015، فإن عدد الشركات المدرجة تجاوز 190 شركة تقدر قيمتها الرأسمالية بـ 26 مليار دينار. ورصدت «الأنباء» انحدار السيولة بالبورصة الكويتية منذ العام 2007 (سنة ما قبل الأزمة المالية) مرورا بسنوات الأزمة وحتى نهاية 2015 كي تكون المقارنة مبررة وموضوعية، خصوصا ان عدد الشركات المدرجة خلال فترة الأزمة المالية قريب من عددها الحالي، وإن كانت القيمة الرأسمالية وقتها قد تجاوزت 60 مليار دينار.

السيولة في 2007 قبل الأزمة المالية أعلى من المعدل الحالي بـ 9 أضعاف

المتوسط في 2001 بلغ 14,5 مليون دينار.. وفي 2015 نحو 15,8 مليوناً

في ذروة الأزمة بـ 2009 السيولة أعلى من الحالية بـ 5 أضعاف

وأظهر الرصد (كما في الانفوغراف المرفق) متوسط السيولة في السوق خلال الفترات المذكورة أعلاه كالتالي:

- بلغ متوسط السيولة اليومي في عام 2007 نحو 148,7 مليون دينار، وهي قيمة كبيرة تعبر عن الزخم الذي كان يشهده سوق الأسهم الكويتية في أزهى عصوره.
- تماسك مستوى السيولة في 2008 عند متوسط بلغ 147,4 مليون دينار، علما بأن ذاك العام شهد بداية ارهاصات الأزمة المالية التي عصفت بالعالم.
- هوى المتوسط بشكل كبير وبنسبة بلغت 41٪ بنهاية عام 2009 ببلوغه 87 مليون دينار، حيث ألقت تداعيات الأزمة بظلالها الثقيلة على العالم بأسره، وفي القلب منه أسواق المال التي شهدت خسائر فادحة.
- وبالنسبة ذاتها 41٪ تقريبا استمر منحى الانخفاض في 2010، حيث بلغ متوسط السيولة بالبورصة الكويتية آنذاك 50,5 مليون دينار.
- وفي عام 2011 تراجع المتوسط اليومي للسيولة ليصل إلى 24,3 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته 52٪.
- في 2012 تحسن الوضع قليلا بارتفاع متوسط السيولة إلى 28,9 مليون دينار بزيادة 19٪.
- قفز متوسط السيولة في 2013 بنسبة 56٪ ببلوغه 45,1 مليون دينار على وقع إدراج اسهم بنك وربة بالبورصة الكويتية.
- سرعان ما ارتد متوسط السيولة لحال الانخفاض في 2014 لعدم وجود متغير مماثل كإدراج بنك وربة، وهوى المتوسط إلى 25 مليون دينار بتراجع بلغ 45٪.
- سجل متوسط السيولة أدنى مستوى له في نحو 15 عاما بنهاية عام 2015 ببلوغه 15,8 مليون دينار في سنة تعد من أسوأ السنوات بالنسبة لمؤشرات ومتغيرات البورصة الكويتية.

لسد 77 وظيفة شاغرة

«نفط الكويت» تبدأ في تنفيذ أكبر عملية نقل داخلي

أحمد مغربي

في أكبر عملية نقل داخلي تتم في شركات القطاع النفطي، علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة ان شركة نفط الكويت أعلنت عن توافر شواغر وظيفية هي الأكبر منذ 4 سنوات لشغل أكثر من 77 وظيفة ما بين فنية وإدارية.

وبحسب الاعلان الذي أعلنته مجموعة التدريب والتطوير الوظيفي في نفط الكويت وحصلت «الأنباء» على نسخة منه، فإنه يحق لجميع العاملين الراغبين في شغل احدى الوظائف التشغيلية الشاغرة في الإعلان والمستوفين لشروط النقل ممن لديهم الحد الادنى للوظيفة المعلنة القيام بتعبئة نموذج النقل اعتبارا من 4 يناير الجاري وحتى 28 يناير الجاري.

واشترطت «نفط الكويت» مجموعة من الشروط والملاحظات ينبغي توافرها، وهي انه يحق للعامل اختيار وظيفة واحدة فقط من الوظائف، ولا يجوز نقل العاملين من الوظائف الإدارية الى الوظائف الفنية، ولا يجوز نقل العاملين من فرق عمل عمليات الإنتاج الى مجموعات أخرى.

ووفقا للمصادر فإن عدد الشواغر في الشركة حاليا يصل بالمئات، وذلك في ظل حالات التقاعد المبكرة التي صاحبت تخوف الموظفين من بدء تطبيق البديل الاستراتيجي الموحد للرواتب في الدولة.

وقالت إن الشركة انتهت منذ فترة من عمليات الاختبار والتقييم للعاملين على مستوى رؤساء الفرق وتنتظر اعتماد الكشوف النهائية للأسماء والإعلان عنها لسد الشواغر الإدارية الموجودة في الشركة.

واشتملت الوظائف التي طلبتها «نفط الكويت» على رئيس وحدة نظم الأعمال وكبير مهندسي خدمات التعمير والبيئة وصيانة الأجهزة الدقيقة والصيانة الميكانيكية والحفر وإصلاح الآبار ومصممي ابراج وكبير مخططين ومهندسي مكامن وخدمات فنية ومهندس عقود سلامة وتكاليف وعمليات تصدير ومشرف صيانة ومهندس أول تصنيع وكبير مبرمجين ومحلل نظم.

ويبلغ عدد موظفي شركة نفط الكويت أكثر من 8 آلاف موظف.

«نفط الكويت» تبدأ في عملية نقل الموظفين لسد 77 وظيفة شاغرة

«برقان»: بيع حصتنا في «الأردني الكويتي» بنحو 191 مليون دينار

الأنباء
شراء «كيبكو» لـ «البنك الأردني» بـ 200 مليون دينار
محمود فاروق
علمت «الأنباء»، من مصادر مصرفية ان اجمالي قيمة صفقة شراء 51٪ في البنك الأردني الكويتي من بنك برقان لصالح شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) يرجح ان تتراوح ما بين 190 و200 مليون دينار، على اساس انه تم احتساب بيع السهم الواحد بنحو 3,7 دنانير.
وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأنباء»، فإنه سيتم بيع 25,46 مليون سهم من أسهم بنك برقان الكويتي في البنك الأردني الكويتي بقيمة تصل إلى 95 مليون دينار، فيما سيتم استكمال عملية بيع باقي الأسهم بنفس القيمة، على ان يتم تحويل الأسهم المبيعة الى شركة الروابي التابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة. ووفق عملية الإفصاح المتبعة في الأردن فانه سيتم تنفيذ عملية نقل الملكية بعد ان يتم الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني على عملية النقل بموجب كتاب من البنك المركزي الأردني.
التفاصيل ص 29

صورة زنكوغرافية لخبر «الانباء» المنشور في 31/ 12/ 2015

تأكيدا لما نشرته «الأنباء» في عددها الصادر بتاريخ 31 ديسمبر الماضي ذكر بنك برقان، إنه قام بتنفيذ اتفاقية بيع حصته البالغة 51,19٪ في البنك الأردني الكويتي لصالح إحدى الشركات التابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة، مقابل 191,13 مليون دينار تقريبا (628,1 مليون دولار).

وقال «البنك» في إفصاحه المكمل للبورصة أمس، إنه من المتوقع أن تسفر عملية البيع عن انخفاض بما يزيد على 500 مليون دينار في الأصول الموزونة بالمخاطر، لاحقا لإتمام الصفقة، فإن معدل كفاية رأسمال البنك بعد عملية البيع وفي نهاية العام الماضي مقدر ليصل إلى أكثر من 15٪.

وأوضح «البنك» أن الأثر المالي للصفقة سوف ينعكس في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وسيتم تحديدها عقب انتهاء مدققي الحسابات الخارجيين من أعمال التدقيق الخاصة بالميزانية واعتماد الميزانية من قبل البنك المركزي.

وكان «البنك» قد أعلن عن الصفقة في نهاية ديسمبر الماضي، موضحا أن عملية البيع ترمي إلى تعظيم رأسمال البنك لتحقيق التوازن الأمثل للعائدات لمقابلة المخاطر والالتزام بالتعليمات الرقابية.

قبل أن ترفع القيود عن عدة مجالات.. الكويت اجتازت 2015 بإنفاق رأسمالي وتنموي كبير

«أكسفورد بيزنس»: البيروقراطية بالكويت كبّلت الكثير من المشروعات

محمود عيسى

قالت مجموعة اكسفورد بيزنس جروب انه بعد ان ودع العالم عام 2015 مخلفا وراءه آلاما كثيرة تجلت في تدهور اسعار النفط، والذي ظل من العوامل المسيطرة على الاسواق المالية في الشرق الاوسط، وإذا ما أخذنا أيضا التطورات الجيوسياسية والحرب في اليمن وما تشهده سورية والعراق وغيرهما من احداث، فربما يكون 2015 من الاعوام التي يتمنى الكثيرون طيها بل محوها من ذاكرتهم.

وقالت المجموعة الاعلامية البريطانية المتخصصة بالاعلام والنشر في مقال بقلم مدير التحرير الاقليمي اوليفر كورنوك، تناول فيه اقتصادات الكويت ودول خليجية أخرى، ان كل هذه الدول تعتمد على قطاع الهيدروكربون لتوفير الجانب الاعظم من مواردها المالية برغم الجهود التي تبذلها لتنويع اقتصاداتها وخلق مصادر ايرادات اخرى، كما انها تعتمد بصورة كبيرة للغاية على الانفاق العام والاستثمارات الحكومية في تعزيز النمو المحلي وإيجاد الفرص الوظيفية. وفيما نعيش الايام الاولى من العام الجديد، فإن تطوير القطاع الخاص يتخذ حالة من الاستعجال والضرورة القصوى.

2016 عام تراجع الإيرادات والعجز وتعزيز نمو القطاع الخاص وحسم قضية الدعوم

اقتصاد الكويت لايزال في وضع يتيح لها التأقلم مع أسعار النفط المنخفضة

34 مليار دينار للخطة الخمسية

ذكرت «اكسفورد بيزنس» أن أسواق المال في الكويت تأثرت سلبا عام 2015 مع نزول أسعار الاسهم في البورصة 16٪ على أساس سنوي حتى إقفال أغسطس الماضي.

وبينت أنه رغم تعثر أداء البورصة في 2015 لكن النظام المصرفي الممتاز للكويت يعد رافدا مهما في اقتصاد الدولة، لاسيما أن كفاية رأس المالي في البنوك الكويتية بلغت 16,9٪ مع نسبة قروض غير منتظمة تبلغ 2,8٪ فقط.

وأكدت أن المشاريع التنموية وتطوير البنية التحتية وغيرها من المشاريع الأخرى ستكون هي القائد للنمو في 2016، مشيرة إلى أن الكويت وضعت خطة خمسية أخرى تمتد لعام 2020 حيث تتضمن إنفاقا يصل إلى 34,1 مليار دينار.

وذكرت أن اهم حدث مثير للاهتمام في الاقتصاد الكويتي عام 2015 هو التطور الكبير في قانون الاستثمار الأجنبي الذي استطاع أن يجذب اهتمام كبرى الشركات التكنولوجية العالمية، حيث وبعد تطبيقه بـ 5 أشهر فقط جاءت أول ردة فعل عالمية من عملاق التكنولوجيا شركة «آي بي ام» الأميركية التي أعلنت حيازتها أول رخصة داخل الكويت لتصبح أول شركة كويتية ذات ملكية أجنبية وبنسبة 100٪ «وهذا الإنجاز بحد ذاته دليل على أن القانون الجديد بدأ فعلا في لفت انتباه كبرى الشركات العالمية».

وقالت «اكسفورد بيزنس جروب» ان منطقة الخليج تشهد مرحلة من التكامل والتوحد، وربما عهد جديد من العجوزات الضخمة، على ان دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر في وضع افضل من غيرها من الاسواق الاخرى، وعلى نحو يمكنها من التعامل مع التطورات الاقتصادية الراهنة بقدرة اكبر ومرونة أعلى، بل ان هذه الفترة قد تشهد تراجع الايرادات الحكومية وقد تكون مناسبة لتحقيق القطاع الخاص مزيدا من الاستقلالية والنمو الذاتي على نحو يساعد الحكومات على المضي في التعامل مع المسائل الشائكة منذ وقت طويل وعلى رأسها قضايا الدعم الحكومي للمرافق العامة كالكهرباء والماء والوقود.

ففي الكويت، قال الكاتب ان التركيز بقي موجها بصورة ثابتة على مشروعات تطوير البنية التحتية والمضي قدما في تنفيذ المشروعات الكبرى التي طال انتظارها مثل مشروع توسعة مطار الكويت الدولي.

غير ان البيروقراطية قد كبلت الكثير من المشروعات التي كانت الخطط قد وضعت بشأنها، والتي كان التمويل اللازم لها متوافرا، وبالتالي فإنه، وفي خطوة لقيت ترحيبا كبيرا من قطاع الانشاءات، رفعت القيود عن مجالات كثيرة مثل تراخيص البناء، ويأمل الكثيرون في الكويت ان يكون قطاع الانشاءات وما يتوافر للبنية التحتية من تعزيزات، حافزا على المدى القصير لزيادة استمرارية الزخم الاقتصادي على المدى الأبعد.

وقالت مؤسسة «اكسفورد بزنس جروب» البريطانية للاستشارات الاقتصادية ان الكويت اجتازت عام 2015 بإنفاق رأسمالي وتنموي كبير على الرغم من هبوط أسعار النفط، مؤكدة قدرة الدولة على التعاطي مع هذا الهبوط.

وأضافت المؤسسة أن اقتصاد الكويت لايزال في وضع يتيح لها التأقلم مع أسعار النفط المنخفضة والتذبذب الحاد في الاقتصاد العالمي وهي لاتزال تستفيد من النظام المالي والمصرفي القوي الذي تتمتع به.

وبينت المؤسسة أن الحكومة الكويتية لاتزال تستفيد من الوفرة المالية التي أتاحت لها زيادة الاستثمارات العامة في البنية التحتية «وهي استثمارات مهمة جدا ستؤدي إلى تقليل الاعتماد على المداخيل النفطية عام 2016 وما بعده من الأعوام».

وقالت ان انخفاض أسعار النفط أثر فعليا على الناتج المحلي الإجمالي للكويت، حيث إنها ستسجل عجزا بنسبة 4,4٪ في السنة المالية الحالية بعد أن حققت فوائض 11,7٪ للسنة المالية 2013 ـ 2014.